

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي للدراسة

المبحث الأول: إجراءات الدراسة

أولاً: تمهيد:

إن الهدف من دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها في السياسة الخارجية الليبية هو الوصول إلى حلول جذرية تحد منها والتي أصبحت تتفاقم في الأونة الأخيرة دون وضع الدول المتقدمة حداً لتفاقمها. حيث إن الموقع الجغرافي الهام لليبيا بوصفها قناة تربط بين إفريقيا وأوروبا أمر يتطلب بذل مجهودات كبيرة مع المجتمع الدولي للحد من هذه الظاهرة التي تزداد بشكل غير اعتيادي، وهذا ما تؤكد الإحصائيات من خلال هذه الدراسة.

ثانياً: أداة الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تقييم الواقع الحالي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتأثيرها في السياسة الخارجية الليبية، لذا تم استخدام الاستبانة أداة لهذه الدراسة، وهي أكثر أدوات البحث العلمي استخداماً، وتعد من أفضل وسائل جمع المعلومات عن مجتمع الدراسة، فضلاً عن ملائمتها لطبيعة هذه الدراسة من حيث الجهد والإمكانات، إذ يعتمد بناء الاستبانة على المراجع الرسمية في وزارة الخارجية وبعض الإدارات التابعة لوزارة الداخلية، والأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة وأهدافها وفرضياتها. كما يعتمد بناء الاستبانة على الاطلاع على عدد من الدوريات والمجلات العلمية، والبحوث المتخصصة في مجال الهجرة غير الشرعية، والدراسات السابقة ذات الصلة بأهداف الدراسة وفرضياتها.

- تتكون استبانة الدراسة من قسمين رئيسين هما:

القسم الأول: وهو عبارة عن السمات الشخصية لمجتمع الدراسة (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي،

وعدد ساعات العمل اليومية، وعدد اللغات، وسنوات الخبرة، والمستوى الوظيفي).

القسم الثاني: وهو عبارة عن مجالات الدراسة وتتكون الاستبانة من (64) فقرة موزعة على خمسة محاور رئيسية هي:

المحور الأول: التعرف على أهم أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية، ويتكون هذا المحور من (10) فقرات.

المحور الثاني: التعرف على أهم التوجهات والخطط المستقبلية، التي تم إعدادها في السياسات الليبية التي تؤدي إلى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ويتكون هذا المحور من (19) فقرة.

المحور الثالث: التعرف على آثار ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي، ويتكون هذا المحور من (11) فقرة.

المحور الرابع: معرفة أساليب معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ويتكون هذا المحور من (10) فقرات.

المحور الخامس: التعرف على التشريعات القانونية الليبية التي صدرت لتجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية ويتكون هذا المحور من (14) فقرة.

- **بناء الاستبانة:** تم بناء الاستبانة على أهداف الدراسة، وفرضياتها، ومشكلتها، والإطار النظري، والدراسات السابقة، وتم عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص، وبناء على آراء المحكمين تم صياغة الاستبانة في الصورة النهائية باستخدام المقياس الخماسي المتدرج مقياس ليكرت (Likert) (أوافق بشدة، موافق، موافق إلى حد ما، غير موافق، غير موافق بشدة).

ثالثاً: مجتمع الدراسة وعينتها:

يقصد بمجتمع الدراسة جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة،

ويتكون مجتمع الدراسة الحالية من مديري الإدارات، ومساعدتهم، ورؤساء الأقسام، والموظفين التابعين

لوزارتي الخارجية والداخلية، وقد بلغ عدد مجتمع العينة (120).

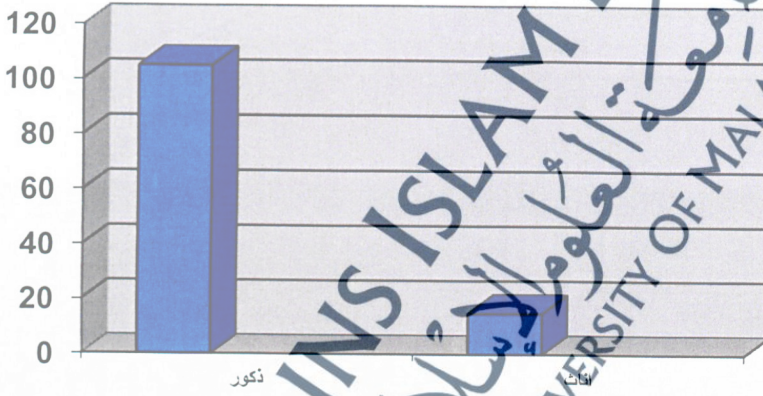
رابعاً: وصف خصائص مجتمع الدراسة

1- الجنس:

جدول (1)

توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	%
ذكور	105	87.5
إناث	15	12.5
المجموع	120	100

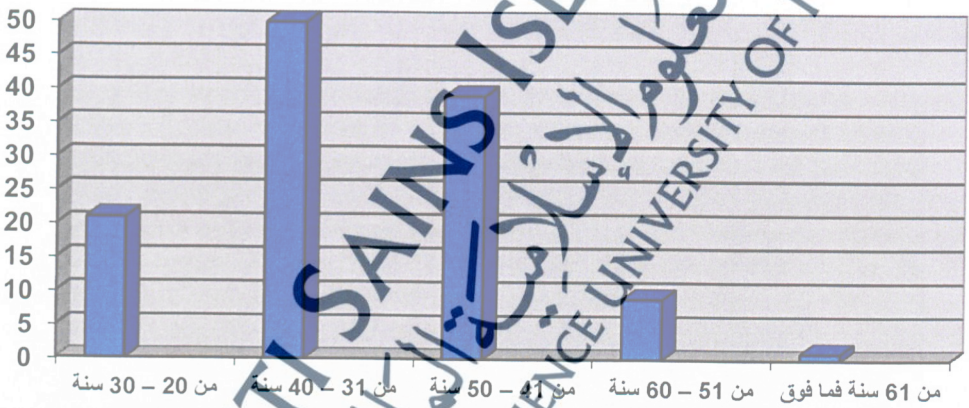


يقوم الباحث بإجراء استبيان دراسي حول ظاهرة "الهجرة غير الشرعية وتأثيرها في السياسة الخارجية الليبية"، وللوصول لذلك تم استطلاع رأي العينة التي تم اختيارها من العاملين بأقسام الهجرة بوزاري الخارجية والداخلية الليبية في طرابلس، لذا تضمنت العينة ذكور وإناث وبيانات الجدول رقم (1) توضح ذلك، إذ ويلاحظ أن غالبية أفراد العينة من الذكور، وقد بلغت نسبتهم 87.5% من أفراد العينة، بينما بلغت نسبة الإناث 12.5% من أفراد العينة.

جدول (2)

توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	العدد	%
من 20 – 30 سنة	21	17.5
من 31 – 40 سنة	50	41.7
من 41 – 50 سنة	39	32.5
من 51 – 60 سنة	9	7.5
من 61 سنة فما فوق	1	0.8
المجموع	120	100



تضمنت عينة الدراسة (العاملين بأقسام الحجرة بوزارت الخارجية والدبلوماسية الليبية في طرابلس) فئات عمرية مختلفة، وبيانات الجدول رقم (2) توضح ذلك حيث يلاحظ أن غالبية أفراد العينة يقعوا في الفئة العمرية من 31 – 40 سنة وبلغت نسبتهم 41.7% بين أفراد العينة، يلي ذلك أصحاب الفئة العمرية من 41 – 50 سنة إذ بلغت نسبتهم 32.5% بين أفراد العينة، يلي ذلك الفئة العمرية من 20 – 30 سنة إذ بلغت نسبتهم 17.5% بين أفراد العينة، يلي ذلك من يقعوا في الفئة العمرية من 51 – 60

سنة إذ بلغت نسبتهم 7.5% بين أفراد العينة، في حين نجد أن أقل نسبة بين أفراد العينة كانت لأصحاب الفئة العمرية من 61 سنة فما فوق إذ بلغت نسبتهم 0.8% من عينة الدراسة.

3- المؤهل العلمي:

جدول (3)

توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	%
تعليم أساسي	1	0.8
تعليم متوسط	20	16.7
تعليم جامعي	76	63.3
فما فوق الجامعي	23	19.2
المجموع	120	100



تم سؤال أفراد عينة الدراسة (العاملين بأقسام الهجرة الوزارية الخارجية والداخلية الليبية في طرابلس) عن مؤهلاتهم العلمية، وبيانات الجدول رقم (3) توضح ذلك إذ يلاحظ أن غالبية أفراد العينة حاصلين على المؤهل العلمي الجامعي، إذ بلغت نسبتهم 63.3% بين أفراد العينة، يلي ذلك الحاصلين على مؤهل ما فوق الجامعي، وقد بلغت نسبتهم 19.2% بين أفراد العينة، يلي ذلك أصحاب التعليم المتوسط، وقد

بلغت نسبتهم 16.7% بين أفراد العينة، في حين نجد أن أقل نسبة بين أفراد العينة كانت للحاصلين على التعليم الأساسي، إذ بلغت 0.8% من عينة الدراسة.

4- عدد ساعات العمل اليومية:

جدول (4)

توزيع أفراد العينة حسب عدد ساعات العمل اليومية

عدد ساعات العمل اليومية	العدد	%
أقل من 5 ساعات	4	3.3
من 5 إلى أقل من 10 ساعات	100	83.3
من 10 ساعات فأكثر	16	13.4
المجموع	120	100



تم سؤال أفراد العينة (العاملين بأقسام الهجرة بوزاري الخارجية والداخلية الليبية في طرابلس) عن ساعات العمل اليومية لهم، وبيانات الجدول رقم (4) توضح ذلك، إذ يلاحظ أن غالبية أفراد العينة يعملوا من 5 إلى أقل من 10 ساعات يومياً، وبلغت نسبتهم 83.3% بين أفراد العينة، يلي ذلك من يعمل من 10 ساعات فأكثر يومياً، وقد بلغت نسبتهم 13.4% بين أفراد العينة، في حين نجد أن أقل نسبة بين أفراد العينة كانت لمن يعملوا أقل من 5 ساعات يومياً، وبلغت 3.3% بين أفراد العينة.

5- كم لغة تتحدث:

جدول (5)

توزيع أفراد العينة حسب عدد اللغات التي يتحدثون بها

العدد	%	كم لغة تتحدث
82	68.3	لغة واحدة
35	29.2	لغتين
2	1.7	ثلاث لغات
1	0.8	أربع لغات فأكثر
120	100	المجموع



تم سؤال أفراد العينة (العاملين بأقسام الهجرة ووزاري الخارجية والداخلية الليبية في طرابلس) عن عدد اللغات التي يتحدثون بها، وبيانات الجدول رقم (5) توضح ذلك، إذ يُلاحظ أن غالبية أفراد العينة يتحدثوا لغة واحدة، وقد بلغت نسبتهم 68.3% بين أفراد العينة، يلي ذلك من يتحدث لغتين، وبلغت نسبتهم 29.2% بين أفراد العينة، يلي ذلك من يتحدث ثلاث لغات، وبلغت نسبتهم 1.7% بين أفراد العينة، في حين نجد أن أقل نسبة بين أفراد العينة كانت لمن يتحدثوا أربع لغات فأكثر، وقد بلغت 0.8% بين أفراد العينة.

6- عدد سنوات الخبرة في العمل:

جدول (6)

توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة في العمل

عدد سنوات الخبرة في العمل	العدد	%
أقل من 5 سنوات	10	8.3
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	37	30.8
من 10 سنوات فأكثر	73	60.8
المجموع	120	100



تضمنت العينة (العاملين بأقسام الهجرة بوزاري الخارجية والداخلية الليبية في طرابلس) سنوات خبرة مختلفة في العمل، وبيانات الجدول رقم (6) توضح ذلك، إذ يلاحظ أن غالبية أفراد العينة لديهم سنوات خبرة من 10 سنوات فأكثر، وقد بلغت نسبتهم 60.8% بين أفراد العينة، يلي ذلك من لديهم خبرة من 5 إلى أقل من 10 سنوات، وبلغت نسبتهم 30.8% بين أفراد العينة، في حين نجد أن أقل نسبة بين أفراد العينة كانت لأصحاب الخبرة أقل من 5 سنوات، وبلغت 8.3% من عينة الدراسة.

7- المستوى الوظيفي:

جدول (7)

توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	العدد	%
موظف	86	71.7
رئيس قسم	28	23.3
نائب مدير إدارة	3	2.5
مدير إدارة	3	2.5
المجموع	120	100



تضمنت العينة (العاملين بأقسام الهجرة بوزاري الخارجية والداخلية الليبية في طرابلس) مستويات وظيفية مختلفة، وبيانات الجدول رقم (7) توضح ذلك، إذ يُلاحظ أن غالبية العاملين من الموظفين وقد بلغت نسبتهم 71.7% بين أفراد العينة، يلي ذلك رؤساء الأقسام، وبلغت نسبتهم 23.3% بين أفراد العينة، وأخيراً نجد أن أقل نسبة بين أفراد العينة التي بلغت 2.5% كانت لنواب مديري الإدارات ولمديري الإدارات بالتساوي لكلاً منهما.

خامساً: محاور الدراسة:

المحور الأول: أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية.

جدول رقم (1-7) التوصيف الإحصائي للفقرات الخاصة

بأسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية

الترتيب	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
2	19.55	0.827	4.23	1- عدم الاستقرار السياسي ووجود حروب واضطرابات في البلدان المصدرة للمهاجرين.
3	19.79	0.837	4.23	2- فقر وعوز ومجاعات.
6	27.52	0.977	3.55	3- اضطراب أمني أو اضطهاد ديني.
8	36.28	1.092	3.01	4- أسباب اجتماعية.
9	36.64	1.070	2.92	5- عوامل نفسية لدى المهاجر.
1	14.71	0.634	4.31	6- تحسين الحالة المعيشية للمهاجر.
10	43.89	1.185	2.70	7- أسباب طبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات.
7	36.62	1.117	3.05	8- أسباب صحية كانتشار الأمراض والأوبئة.
4	22.08	0.892	4.04	9- عدم اهتمام الحكومات بمواطنيها ومساعدتهم.
5	29.97	1.136	3.79	10- غياب التشريعات القانونية للدول المصدرة للهجرة غير شرعية يزيد من نسبة المقبلين عليها.
--	14.44	0.517	3.58	أسباب الهجرة غير الشرعية

في ضوء نتائج الجدول رقم (1-7) يتبين أن قيمة المتوسط الحسابي المرحح لأسباب الهجرة غير الشرعية

إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية، بحسب وجهة نظر عينة الدراسة من العاملين بأقسام الهجرة بوزارتي

الخارجية والداخلية الليبية في طرابلس بلغ (3.58)، وانحراف معياري قدره (0.517)، ومعامل

الاختلاف لا يشكل إلا نحو (14.44%)، وهذا يشير إلى أن هناك تجانساً وإجماعاً بنسبة

(85.56%) بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن الأسباب التي تؤدي وتدفع إلى الهجرة غير الشرعية

إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية.

ومما سبق يتضح أن المتوسط الحسابي المرجح لجميع الفقرات الخاصة بأسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية أكبر من المتوسط العام بـ (3 درجات)، وهذا يدل على أن جميع هذه الفقرات تمثل الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية، بينما نجد أن الفقرة (تحسين الحالة المعيشية للمهاجر) أكثر الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية، وقد كان المتوسط المرجح لها (4.31) بانحراف معياري (0.634) ومعامل اختلاف (14.71%) مما يدل على أن هناك تجانساً وإجماعاً بنسبة (85.29%) بين إجابات أفراد عينة الدراسة علي هذه الفقرة.

جدول (2-7)

توزيع عينة الدراسة بحسب مستويات واتجاهات موافقتهم

على وجود أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية

مستويات الموافقة	درجة القياس	العدد	%
غير موافق بشدة	1.79 - 1	0	0.0
غير موافق	2.59 - 1.80	3	2.5
موافق إلى حد ما	3.39 - 2.60	39	32.5
موافق	4.19 - 3.40	62	51.7
موافق بشدة	5 - 4.20	16	13.3
المجموع		120	100.0

تشير بيانات الجدول رقم (2-7) إلى النتائج الآتية:

1- لا يوجد أحد من عينة الدراسة غير موافق بشدة على وجود الأسباب التي تؤدي وتدفع إلى الهجرة

غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية.

2- أن (2.5%) من عينة الدراسة غير موافقين على وجود الأسباب التي تؤدي وتدفع إلى الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية.

3- أن (32.5%) من عينة الدراسة موافقون إلى حد ما على وجود الأسباب التي تؤدي وتدفع إلى الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية.

4- أن (51.7%) من عينة الدراسة موافقون على وجود الأسباب التي تؤدي وتدفع إلى الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية.

5- أن (13.3%) من عينة الدراسة موافقون بشدة على وجود الأسباب التي تؤدي وتدفع إلى الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية.

المحور الثاني: الخطط والتوجهات المستقبلية التي تم إعدادها في السياسات الليبية التي تؤدي إلى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

جدول رقم (1-8)

التوصيف الإحصائي للفقرات الخاصة بالخطط والتوجهات المستقبلية التي تم

إعدادها في السياسات الليبية التي تؤدي إلى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

الفرق	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	معامل الاختلاف	ترتيب الفقر
1- تنفيذ مشاريع استثمارية في مختلف المجالات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية.	1.085	3.92	27.68	11
2- نقل التقنية في المجال الزراعي بالتعاون مع منظمة الفاو، وبرنامج الغذاء العالمي لإيصال مساعدات الإغاثة إلى دول المصدر.	0.988	3.88	25.46	14
3- مكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود والآفات والجراثيم الصحراوية والقوارض.	1.081	3.85	28.08	16
4- إنشاء الطرق مثل طريق ليبيا عبر الصحراء بطول (1115) كم لربط شمال القارة بوسطها.	1.106	3.45	32.06	18

12	20.59	0.805	3.91	5- تعزيز التجارة البينية، وتطوير التعاون الاقتصادي بين الشمال والجنوب.
1	13.89	0.660	4.76	6- وضع برامج أو شروط للدخول إلى الأراضي الليبية ومعاقبة من يقوم بتسهيل تهريب المهاجرين غير الشرعيين.
3	14.46	0.671	4.64	7- زيادة التنسيق والتعاون مع الدول المجاورة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
8	18.72	0.805	4.30	8- ضرورة قيام ليبيا بالدعوة إلى مؤتمرات وندوات علمية لوضع حلول ومناقشة سبل الوقاية من هذه الظاهرة على المستوى الدولي.
13	23.89	0.927	3.89	9- مساهمة ليبيا في فض النزاعات السياسية في البلدان الإفريقية المصدرة للهجرة.
5	17.44	0.776	4.45	10- دفع الدول الأوروبية المضرة للإسهام في تنمية موارد البلدان المصدرة للمهاجرين، لكي تستوعب الفائض من عمالتها.
10	16.88	0.697	4.13	11- نشر المقالات والبحوث عن الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية وكيفية معالجة هذه الآثار في داخل وخارج ليبيا
4	14.75	0.671	4.55	12- حث الشباب الليبي على عدم الإشتراك مع المهاجرين غير الشرعيين في أعمال إجرامية مخالفة للدين والعرف.
2	12.51	0.594	4.75	13- إنشاء ركن لحراسة الحدود البرية والبحرية والمراقبة الجوية والتشديد عليها وزيادة عدد حراس الحدود.
15	18.68	0.721	3.86	14- تقديم المساعدات للدول المنكوبة جراء الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات.
19	50.56	1.441	2.85	15- اشتراك الدول الأوروبية في حراسة الحدود البينية.
7	20.11	0.875	4.35	16- إنقاذ حياة المهاجرين غير الشرعيين وهم على مشارف الموت في وسط الصحراء وفي عرض البحر.
17	29.45	1.119	3.80	17- إقامة مراكز إيواء وتقديم الرعاية الطبية العلاجية والغذائية اللازمة لهم مجاناً، ومن ثم تنظيم العودة الطوعية إلى بلدانهم على نفقة ليبيا
6	18.50	0.812	4.39	18- وضع قاعدة بيانات دقيقة حول المهاجرين غير الشرعيين حتى يمكن توظيف هذه البيانات في وضع الحلول اللازمة للقضاء على هذه الظاهرة الإجرامية
9	16.46	0.698	4.24	19- التشجيع على إقامة مثل هذه الدراسات الشاملة والمتعلقة بالهجرة غير الشرعية، والأخذ بها عند وضع التشريعات المتعلقة بمكافحة الهجرة غير الشرعية
--	10.24	0.420	4.10	الخطط والتوجهات المستقبلية

في ضوء نتائج الجدول رقم (1-8) يتبين أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح للخطط والتوجهات المستقبلية التي تم إعدادها في السياسات الليبية والتي تؤدي إلى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بحسب وجهة نظر عينة الدراسة من العاملين بأقسام الهجرة بوزاري الخارجية والداخلية الليبية في طرابلس بلغ (4.10)، وانحراف معياري قدره (0.420)، ومعامل الاختلاف لا يشكل إلا نحو (10.24%)، وهذا يشير إلى أن هناك تجانساً وإجماعاً بنسبة (89.76%) بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن الخطط والتوجهات المستقبلية التي تم إعدادها في السياسات الليبية والتي تؤدي إلى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ومما سبق يتضح أن المتوسط الحسابي المرجح لجميع الفقرات الخاصة بالخطط والتوجهات المستقبلية التي تم إعدادها في السياسات الليبية والتي تؤدي إلى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية أكبر من المتوسط العام بـ (3 درجات)، وهذا يدل على أن جميع هذه الفقرات تمثل الخطط والتوجهات المستقبلية التي تم إعدادها في السياسات الليبية التي تؤدي إلى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بينما نجد أن فقرة (وضع برامج أو شروط للدخول إلى الأراضي الليبية، ومعاقبة من يقوم بتسهيل تهريب المهاجرين غير الشرعيين) تعدّ من أكثر الخطط والتوجهات المستقبلية التي تم إعدادها في السياسات الليبية التي تؤدي إلى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إذ كان المتوسط المرجح لها (4.76) بانحراف معياري (0.660) ومعامل اختلاف (13.89%) مما يدل على أن هناك تجانساً وإجماعاً بنسبة (86.11%) بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن هذه الفقرة.

جدول (2-8)

توزيع عينة الدراسة بحسب مستويات وإتجاهات موافقتهم
على الخطط والتوجهات المستقبلية التي تم إعدادها في السياسات البيئية

مستويات الموافقة	درجة القياس	العدد	%
غير موافق بشدة	1.79 – 1	0	0.0
غير موافق	2.59 – 1.80	1	0.8
موافق إلى حد ما	3.39 – 2.60	7	5.8
موافق	4.19 – 3.40	53	44.2
موافق بشدة	5 – 4.20	59	49.2
المجموع		120	100.0

تشير بيانات الجدول رقم (2-8) إلى النتائج الآتية:

- 1- لا يوجد أحد من عينة الدراسة غير موافق بشدة على الخطط والتوجهات المستقبلية التي تم إعدادها في السياسات البيئية والتي تؤدي إلى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- 2- أن (0.8%) من عينة الدراسة غير موافقين على الخطط والتوجهات المستقبلية التي تم إعدادها في السياسات البيئية التي تؤدي إلى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- 3- أن (5.8%) من عينة الدراسة موافقون إلى حد ما على الخطط والتوجهات المستقبلية التي تم إعدادها في السياسات البيئية التي تؤدي إلى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- 4- أن (44.2%) من عينة الدراسة موافقون على الخطط والتوجهات المستقبلية التي تم إعدادها في السياسات البيئية التي تؤدي إلى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- 5- أن (49.2%) من عينة الدراسة موافقون بشدة على الخطط والتوجهات المستقبلية التي تم إعدادها في السياسات البيئية التي تؤدي إلى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المحور الثالث: آثار الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي.

جدول رقم (9-1)

التوصيف الإحصائي للفقرات الخاصة بآثار الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي

ال فقرات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	معامل الاختلاف	ترتيب الفقرات
1- يؤدي وجود المهاجرين غير الشرعيين إلى بناء مناطق عشوائية .	0.782	4.29	18.23	8
2- إن إرتفاع نسبة عدد المهاجرين غير الشرعيين له آثار سياسية، وإقتصادية، وأمنية، وشافية وصحية.	0.508	4.70	10.81	2
3- زيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين تتسبب في انتشار جرائم السرقة والقتل والنصب والاحتيال وتزوير العملة والشعوذة والدجل.	0.472	4.80	9.83	1
4- هناك خطورة من تواجد المهاجرين غير الشرعيين على أمن ليبيا.	0.584	4.61	12.67	5
5- يوجد بين المهاجرين مصابون بأمراض معيانية قد تنتقل إلى الليبيين بسبب المخالطة.	0.641	4.66	13.76	3
6- يساهم المهاجرين في ترويج المخدرات والمسكرات وتعاطيها وزيادة الإدمان عليها بين الشباب الليبي.	0.641	4.65	13.78	4
7- يساهم المهاجرين في تكوين عصابات قريب من الشباب الليبي كتجار بشر ومخدرات.	0.664	4.60	14.43	6
8- تساهم الهجرة غير الشرعية في خلاقات بين ليبيا وبعض الدول الأوروبية	0.880	4.07	21.62	10
9- تساهم الهجرة غير الشرعية في وجود سوق سوداء في ليبيا كما تساهم في رفع أسعار السلع والمتاجرة في البضائع الفاسدة .	0.867	4.23	20.50	9
10- تساهم الهجرة غير الشرعية في انتشار التسول في الشوارع وانتشار الرشوة بين رجال الأمن والموظفين الليبيين.	0.685	4.50	15.22	7
11- يساهم المهاجرون في رخص الأيدي العاملة وزيادة نسبة البطالة بين الشباب الليبي .	0.947	4.02	23.56	11
آثار الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي	0.421	4.47	9.42	--

في ضوء نتائج الجدول رقم (9-1) يتبين أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لآثار الهجرة غير الشرعية

علي المجتمع الليبي، بحسب وجهة نظر عينة الدراسة من العاملين بأقسام الهجرة بوزاري الخارجية

والداخلية الليبية في طرابلس بلغ (4.47)، وانحراف معياري قدره (0.421)، ومعامل الاختلاف لا

يشكل إلا نحو (9.42%)، وهذا يشير إلى أن هناك تجانساً وإجماعاً بنسبة (90.58%) بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن آثار الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي.

ومما سبق يتضح أن المتوسط الحسابي المرجح لجميع الفقرات الخاصة بآثار الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي أكبر من المتوسط العام ب (3 درجات) وهذا يدل على أن جميع هذه الفقرات تمثل آثار الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي، بينما نجد أن فقرة (زيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين تتسبب في انتشار جرائم السرقة والقتل والنصب والاحتيال وتزوير العملة والشعوذة والدجل) تعدُّ من أكثر آثار الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي، إذ كان المتوسط المرجح لها (4.80) بانحراف معياري (0.472) ومعامل الاختلاف (9.83%) وهذا يدل على أن هناك تجانساً وإجماعاً بنسبة (90.17%) بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن هذه الفقرة.

جدول (2-9)
توزيع عينة الدراسة بحسب مستويات واتجاهات موافقتهم
على آثار الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي

مستويات الموافقة	درجة القياس	العدد	%
غير موافق بشدة	1.79 - 1	0	0.0
غير موافق	2.59 - 1.80	1	0.8
موافق إلى حد ما	3.39 - 2.60	2	1.7
موافق	4.19 - 3.40	25	20.8
موافق بشدة	5 - 4.20	92	76.7
المجموع			100.0

تشير بيانات الجدول رقم (2-9) إلى النتائج الآتية:

- 1- لا يوجد أحد من عينة الدراسة غير موافق بشدة على آثار الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي.
- 2- أن (0.8%) من عينة الدراسة غير موافقين على آثار الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي.

3- أن (1.7%) من عينة الدراسة موافقون إلى حد ما على آثار الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي.

4- أن (20.8%) من عينة الدراسة موافقون على آثار الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي.

5- أن (76.7%) من عينة الدراسة موافقون بشدة على آثار الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي .

المحور الرابع : أساليب معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

جدول رقم (1-10)

التوصيف الإحصائي للفقرات الخاصة بأساليب معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

الفرق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	ترتيب الفقرة
1- إن الحل العلمي والواقعي يكمن في إقامة مشاريع تنموية، واقتصادية وزراعية وصناعية واجتماعية في البلدان المصدرة للهجرة، لتمكين الطائحين في الهجرة من البقاء في بلدانهم .	4.37	0.775	17.73	6
2- دعوة الاتحاد الأوروبي إلى رصد مبلغ مالي يتفق عليه سنوياً يخصص لتنفيذ مشروعات التنمية والاستثمار في الدول المصدرة للهجرة .	4.54	0.743	16.37	2
3- تغطية قائمة الاحتياجات اللوجستية اللازمة للتصدي للهجرة غير الشرعية، والتي سبق أن قدمها ليبيا إلى وكالة "الفرونكس".	4.38	0.723	16.51	5
4- يتولى الاتحاد الأوروبي تنفيذ ما ورد في مذكرة التفاهم الموقعة بين ليبيا والاتحاد الأوروبي، والمفوضية الأوروبية بتوفير كل ما يلزم، لتركيب منظومة المراقبة الإلكترونية للحدود البرية والبحرية لليبيا.	4.49	0.859	19.13	4
5- قيام مفوضيتي الاتحاد الإفريقي والأوروبي بالإسراع في تنفيذ ما جاء في إعلان طرابلس حول الهجرة والتنمية، وأكدت عليه قمة لشبونة، حول إنشاء صندوق خاص يدار بطريقة مشتركة، ويعمل عبر مساهمات طوعية من البلدان الإفريقية والأوروبية، والشركاء الدوليين والمؤسسات المالية الدولية .	4.35	0.630	14.48	8

7	15.71	0.685	4.36	6- إقتراح عقد مؤتمر بالدول التي تعاني من شدة وطأة الهجرة غير الشرعية، لمناقشة الأسباب الرئيسة للهجرة غير الشرعية وأبعادها، والإتفاق على الحلول العملية والجذرية لهذه الظاهرة.
1	10.44	0.497	4.76	7- تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية لدول المصدر والعبور بهدف رصد عصابات الجريمة المنظمة.
3	14.11	0.635	4.50	8- العمل على توسيع قاعدة التعاون الأمني والقضائي، وإيجاد نظم تتسم بالسرعة والسهولة في تبادل المعلومات الأمنية والتقنية بين الدول.
9	17.01	0.735	4.32	9- لقد أظهرت التجارب صعوبة معالجة هذه المشكلة في إطار الجهود المحلية على مستوى الدولة الواحدة، لذلك يجب إتمام الإتفاقيات الأمنية والقضائية الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف والتي تهدف إلى مكافحة الإجرام المنظم بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة.
10	20.12	0.833	4.14	10- دعوة الدول المتضررة من آثار الهجرة غير الشرعية إلى تخفيض نسبة ديون الدول المصدرة للهجرة.
--	9.07	0.401	4.42	أساليب معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

في ضوء نتائج الجدول رقم (1-10) يتبين أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لأساليب معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بحسب وجهة نظر عينة الدراسة من العاملين بأقسام الهجرة بوزاري الخارجية والداخلية الليبية في طرابلس بلغ (4.42)، وبانحراف معياري قدره (0.401)، ومعامل الاختلاف لا يشكل إلا نحو (9.07%)، وهذا يشير إلى أن هناك تجانساً وإجماعاً بنسبة (90.93%) بين إجابات أفراد عينة الدراسة على أساليب معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ومما سبق يتضح أن المتوسط الحسابي المرجح لجميع الفقرات الخاصة بأساليب معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية أكبر من المتوسط العام بـ (3 درجات)، وهذا يدل على أن جميع هذه الفقرات تمثل أساليب معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بينما نجد أن فقرة (تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية لدول المصدر

والعبور بهدف رصد عصابات الجريمة المنظمة) تعدُّ من أكثر أساليب معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إذ كان المتوسط المرجح لها (4.76) بانحراف معياري (0.497) ومعامل اختلاف (10.44%) وهذا يدل على أن هناك تجانساً وإجماعاً بنسبة (89.56%) بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن هذه الفقرة.

جدول (10-2)

توزيع عينة الدراسة بحسب مستويات واتجاهات موافقتهم
على أساليب معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

مستويات الموافقة	درجة القياس	العدد	%
غير موافق بشدة	1 - 1.79	0	0.0
غير موافق	1.80 - 2.59	0	0.0
موافق إلى حد ما	2.60 - 3.39	2	1.7
موافق	3.40 - 4.19	25	20.8
موافق بشدة	4.20 - 5	93	77.5
المجموع		120	100.0

تشير بيانات الجدول رقم (10-2) إلى النتائج الآتية:

- 1- لا يوجد أحد من عينة الدراسة غير موافق بشدة على أساليب معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- 2- لا يوجد أحد من عينة الدراسة غير موافق على أساليب معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- 3- أن (1.7%) من عينة الدراسة موافقون إلى حدٍ ما على أساليب معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية
- 4- أن (20.8%) من عينة الدراسة موافقون على أساليب معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- 5- أن (77.5%) من عينة الدراسة موافقون بشدة على أساليب معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المحور الخامس: التشريعات القانونية الليبية التي صدرت لتجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

جدول رقم (1-11)

التوصيف الإحصائي للفقرات الخاصة بالتشريعات

القانونية الليبية التي صدرت لتجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية

الترتيب	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
3	19.22	0.836	4.35	1- إن تجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتعديل بعض العقوبات يؤدي إلى تراجع في نسب فلول المهاجرين غير الشرعيين.
9	19.31	0.817	4.23	2- إن ارتفاع معدلات الجريمة داخل الإقليم الوطني من قبل الأجانب مع تنوع جرائمهم، أدى إلى صدور تشريع خاص يجرم الهجرة غير الشرعية.
2	18.50	0.814	4.40	3- نقل أو تسهيل نقل المهاجرين غير الشرعيين داخل البلاد أو إيوائهم أو إخفاءهم أو إخفاءهم بأية طريقة عن تتبع الجهات المختصة أو إخفاء معلومات عنهم، لتمكينهم من الإقامة في البلاد أو الخروج منها مع العلم بعدم مشروعية وجودهم بها جريمة يعاقب عليها القانون.
6	18.20	0.779	4.28	4- إن التوسع في تجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية من قبل المشرع دلالة على أن الجريمة لم تعد في صورتها البسيطة، بل أصبحت أكبر من ذلك.
8	18.61	0.791	4.25	5- التوقيع على بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص رقمهم ولاسيما النساء والأطفال، الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة الموقعة سنة 2000م له أثر إيجابي في تنظيم حركة المهاجرين.
4	19.47	0.841	4.32	6- إصدار القانون رقم (19) لسنة 2010م بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتنظيم حركة الوافدين إلى ليبيا، وإصدار القانون رقم (2) لسنة 1372و، والمعدل لأحكام القانون رقم (6) لسنة 1987م، بشأن تنظيم دخول الأجانب إلى ليبيا وإقامتهم فيها وخروجهم منها له أثر إيجابي في الحد من نسبة فلول المهاجرين غير الشرعيين.

12	25.98	1.052	4.05	7- عدم تجريم الدول الأوروبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومعاقبة فاعليها ومنظميها أدى إلى ارتفاع معدلات هذه الجريمة، وتوسع أنماط إرتكابها وكذلك أشخاصها وحدة انتشارها.
13	20.85	0.813	3.90	8- إن انخفاض معدلات فلول الهجرة في دول المغرب العربي كان بسبب نجاح الدول المغاربية في سن بعض التشريعات القانونية وتجريمها لظاهرة الهجرة غير الشرعية ومعاقبة فاعليها ومنظميها.
11	19.54	0.799	4.09	9- اعتبر المجتمع الدولي، ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الظواهر التي تهدد كيان الدول بصورة عامة، وتهدد القيم أو المصالح التي تهم الجماعة الدولية ككل.
14	28.89	1.040	3.60	10- إن الخطوات التي إتخذها المشرع الليبي نحو الأمام بتعديله للتشريعات المتعلقة بدخول الأجانب إلى ليبيا وإقامتهم فيها وخروجهم منها، أدى إلى انخفاض معدلات جريمة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
7	22.25	0.948	4.26	11- الاتجاه إلى تشديد العقوبات المتعلقة بجرائم الهجرة غير الشرعية، لتصنف هذه الجرائم على أنها جنابات بدلا من جنح.
5	18.23	0.784	4.30	12- يعد التعاون الشرطي الدولي من أهم صور التعاون الدولي في مجال الأمن وتبادل المعلومات لمواجهة الجرائم الدولية، وكذلك التعاون الأمني والتقني عبر بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين لردع الجرائم المرتبطة بالهجرة السريّة. مردود إيجابي في انخفاض نسبة المهاجرين.
10	22.79	0.939	4.12	13- تعدّ جرائم الهجرة غير الشرعية من الجرائم ذات العائد المالي الكبير
1	14.70	0.660	4.49	14- إقحام المواطن في عملية مكافحة الهجرة غير الشرعية بتفعيل دور الإعلام الوطني باستغلاله في نشر الوعي الثقافي حول أضرار الهجرة غير الشرعية.
--	10.79	0.452	4.19	التشريعات القانونية الليبية لتجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية

في ضوء نتائج الجدول رقم (1-11) يتبين أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح للتشريعات القانونية الليبية

التي صدرت لتجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بحسب وجهة نظر عينة الدراسة من العاملين بأقسام

المهجرة بوزارتي الخارجية والداخلية الليبية في طرابلس بلغ (4.19)، وبانحراف معياري قدره (0.452)، ومعامل الاختلاف لا يشكل إلا نحو (10.79%)، فهذا يشير إلى أن هناك تجانساً وإجماعاً بنسبة (89.21%) بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن التشريعات القانونية الليبية التي صدرت لتجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ومما سبق يتضح أن المتوسط الحسابي المرجح لجميع الفقرات الخاصة بالتشريعات القانونية الليبية التي صدرت لتجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية أكبر من المتوسط العام بـ (3 درجات)، وهذا يدل على أن جميع هذه فقرات تمثل أساليب التشريعات القانونية الليبية التي صدرت لتجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بينما نجد أن فكرة (إقحام المواطن في عملية مكافحة الهجرة غير الشرعية بتفعيل دور الإعلام الوطني باستغلاله في نشر الوعي الثقافي حول أضرار الهجرة غير الشرعية) تعدّ من أكثر التشريعات القانونية الليبية التي صدرت لتجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إذ كان المتوسط المرجح لها (4.49) بانحراف معياري (0.660)، ومعامل اختلاف (14.70%) وهذا يدل على أن هناك تجانساً وإجماعاً بنسبة (85.30%) بين إجابات أفراد عينة الدراسة عن هذه الفقرة.

جدول (2-11)

توزيع عينة الدراسة بحسب مستويات واتجاهات موافقتهم

على التشريعات القانونية الليبية التي صدرت لتجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية

مستويات الموافقة	درجة القياس	العدد	%
غير موافق بشدة	1 - 1.79	0	0.0
غير موافق	1.80 - 2.59	0	0.0
موافق إلى حد ما	2.60 - 3.39	7	5.8
موافق	3.40 - 4.19	41	34.2
موافق بشدة	4.20 - 5	72	60
المجموع		120	100.0

تشير بيانات الجدول رقم (2) إلى النتائج الآتية:

1- لا يوجد أحد من عينة الدراسة غير موافق بشدة على التشريعات القانونية الليبية التي صدرت لتجريم

ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

2- لا يوجد أحد من عينة الدراسة غير موافق على التشريعات القانونية الليبية التي صدرت لتجريم

ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

3- أن (5.8%) من عينة الدراسة موافقون إلى حدٍ ما على التشريعات القانونية الليبية التي صدرت

لتجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

4- أن (34.2%) من عينة الدراسة موافقون على التشريعات القانونية الليبية التي صدرت لتجريم

ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

5- أن (60%) من عينة الدراسة موافقون بشدة على التشريعات القانونية الليبية التي صدرت لتجريم

ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

سادساً: صدق الأداء:

قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية على عينة مكونة من 20 مفردة، وذلك للوصول إلى مقياس

واضح ودقيق يبين آثار ظاهرة الهجرة غير الشرعية على السياسة الخارجية الليبية، للتأكد من وضوح

الفقرات، والاطلاع على مدى تجاوب المبحوثين مع فقرات الاستمارة، وحساب درجتي الصدق والثبات

لمقاييس الدراسة، وإعادة صياغة بعض الفقرات غير المفهومة وغير المرغوبة لدى عينة الدراسة والتي رفضوا

الإجابة عنها واستبعاد بعضها الآخر.

1- فحص صدق وثبات وحدات المقياس:

إن صدق المقياس أكثر أهمية من ثباته، لأن المقياس الصادق هو ثابت النتيجة في النهاية، وهذه

العملية هي التي يمكن بها معرفة فيما إذا كانت الاختلافات في الدرجات على هذه الأداة القياسية اختلافات حقيقية في الخصائص بين الأفراد والجماعات أو المواقف أم أنها مجرد أخطاء ثابتة أو عشوائية إلا أن حساب الثبات يعد أمراً ضرورياً لزيادة الدقة، فهو يعنى مدى استقرار وحدة القياس وثباتها ومدى إمكانية الاعتماد عليها للحصول على بيانات تمثل الواقع تمثيلاً مناسباً.

2- صدق المقياس:

بعد أن تم تطوير استمارة الاستبيان بوصفها مرحلة أولى أصبح المقياس جاهزاً للتحري عن صدقها، وذلك بفحص صدق وحدات القياس الذي يعتمد بدرجة كبيرة على النظرية، لما يقدمه من مفاهيم ومصطلحات علمية التي يتم الارتكاز عليها في عملية القياس، ومن هنا لابد من تحديد التعريفات الإجرائية التي تعكس المفهوم على أرض الواقع، وإذا تم التعرض لخطأ في تحديد التعريف الإجرائي فإن النظرية تساعد في الرجوع عن هذا الخطأ.

ولقياس الصدق توجد مجموعة من الإجراءات التي يمكن بها قياس الصدق، وهي: (الصدق الظاهري، وصدق المحتوى، وصدق المفهوم، والصدق العاملي، والصدق التنبؤي، والصدق التلازمي، والصدق التطبقي، والصدق التحريبي)، إذ تم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من الصدق، هما الصدق الظاهري والصدق العاملي.

أ- الصدق الظاهري: بعد إعداد مقياس لدراسة ظاهرة المحرة غير الشرعية، وأثرها في السياسة الخارجية الليبية في صورته الأولية تم الاعتماد على الصدق الظاهري لقياس فقراته، والذي يتم عن طريق التأكد من أن المقياس يقيس بالفعل المقصود منه حيث يشير الصدق الظاهري إلى أن الأداة تكون صادقة إذا كان مظهرها يشير إلى ارتباطها بصدق المقياس، وذلك للتأكد من أن هذه الأداة ملائمة لجمع البيانات، لذلك تم عرض استمارة الاستبانة على نخبة من المتخصصين، ومتخصص في علم الإحصاء

أيضاً، وبعد أن تم جمع آراء جميع هؤلاء المتخصصين وملاحظاتهم على فقرات استمارة الاستبيان بعد تحكيمها تم إجراء التعديلات اللازمة سواء بالحذف أو الإضافة إلى الفقرات، حتى تم التوصل إلى المقياس الجيد الذي أُعدَّ للتطبيق.

ب- **الصدق العاملي**: يستخدم الصدق العاملي لقياس الارتباط الداخلي بين جوانب الاختبار واستخراج مصفوفة معاملات الارتباط بين أبعاد (محاور) البحث، لبيان مدى اتساقها وانسجامها مع بعضها بعضاً، وحساب الصدق العاملي لمقياس الدراسة الذي يقيس (آثار ظاهرة المهجرة غير الشرعية على السياسة الخارجية الليبية) تم استخدام طريقة الجمع البسيط لمعرفة تشعب الأبعاد والمحاور (العوامل) مع المقياس الكلي (العامل العام)، وذلك عن طريق الخطوات الآتية:

- 1- استخراج مصفوفة الارتباط بين الأبعاد.
 - 2- استخراج مجموع الأعمدة.
 - 3- جمع مجموع الأعمدة.
 - 4- إيجاد الجذر التربيعي لمجموع الأعمدة.
 - 5- قسمة مجموع كل عمود على الجذر التربيعي.
 - 6- ناتج القسمة هو تشعب كل بُعد بالعامل العام، ويشترط أن يكون مجموع تشعبات العوامل أو الأبعاد بالعامل العام يساوي قيمة الجذر التربيعي نفسها.
- جدول (1)

يوضح درجات الارتباط بين أبعاد المقياس محل الدراسة

الأبعاد	أسباب المهجرة غير الشرعية	الخطط والتوجهات المستقبلية	آثار المهجرة غير الشرعية	أساليب معالجة المهجرة غير الشرعية	التشريعات القانونية الليبية
أسباب المهجرة غير الشرعية	1	0.256	0.242	-0.036	0.366
الخطط والتوجهات المستقبلية	0.256	1	0.355	0.433	0.565
آثار المهجرة غير الشرعية	0.242	0.355	1	0.466	0.396

0.435	1	0.466	0.433	-0.036	أساليب معالجة الهجرة غير الشرعية
1	0.435	0.396	0.565	0.366	التشريعات القانونية الليبية
2.762	2.298	2.459	2.609	1.828	المجموع

مجموع الأعمدة هو : $11.956 = 2.762 + 2.298 + 2.459 + 2.609 + 1.828$

الجذر التربيعي لمجموع الأعمدة المستخرجة = 3.458

قسمة مجموع كل عمود على الجذر التربيعي، فيصبح تشبع كل بُعد بالعامل العام (المقياس الكلي) على النحو الموضح بالجدول رقم (2):

جدول (2)

تشبع كل بُعد بالعامل العام (المقياس الكلي)

التشبع	المجموع	البعد (المجموع)
0.529	1.828	أسباب الهجرة غير الشرعية
0.754	2.609	الخطط والتوجهات المستقبلية
0.711	2.459	آثار الهجرة غير الشرعية
0.665	2.298	أساليب معالجة الهجرة غير الشرعية
0.799	2.762	التشريعات القانونية الليبية
3.458	11.956	المقياس الكلي

ويتبين من نتائج الجدول رقم (2) أن درجات تشبع العوامل (الأبعاد) بالعامل العام (3.458)، وهو

الجذر التربيعي نفسه لمجموع الأعمدة المستخرجة.

سابعاً: الثبات:

قام الباحث بعد ذلك باختبار مدى مصداقية المقاييس المستخدمة في الاستبيان وثباتها، وقد تم

استخدام معامل ألفا كورنباخ Alpha Cornbach، للتحقق من جودة المقاييس المستخدمة في الدراسة

وثباتها، وذلك عبر منظومة التحليل الإحصائي "SPSS"، إذ تكون قيمة معامل ألفا كورنباخ بين

(0, 1)، وهو يبين درجة الارتباط الداخلي بين إجابات عناصر العينة، فعندما تكون قيمته صفر فإن

ذلك يدل على عدم وجود ارتباط بين الإجابات، أما إذا كانت قيمته واحد، فإن ذلك يدل على أن الإجابات مرتبطة مع بعضها بعضاً ارتباطاً تاماً، وتعدُّ القيمة المقبولة لمعامل ألفا كورنباخ هي 0.60 (60%) فأكثر.

علماً بأن معامل الثبات ألفا يمكن حسابه بالمعادلة الآتية:

$$\alpha = \frac{N * P}{1 + P(N - 1)}$$

حيث إن:

N: تمثل عدد الحمل أو الأسئلة (Items).

P: تمثل متوسط الارتباطات الداخلية بين الحمل أو الأسئلة.

وبين جدول رقم (1) نتائج اختبار ألفا كورنباخ للثبات في هذه الدراسة للأسئلة المتضمنة في صحيفة الاستبيان الموزعة على أفراد العينة العاملين بإقسام الهجرة بوزاري الخارجية والداخلية الليبية، التي تمثل 10 فقرات تقيس آراء المبحوثين حول أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية، فكانت قيمة ألفا كورنباخ "0.724"، وهذه القيمة جيدة، ويدل على وجود ارتباط جيد بين إجابات أفراد العينة عن هذه الفقرات (الأسئلة)، ونلاحظ أن جميع معاملات ألفا كورنباخ المحسوبة في حالة حذف أي سؤال على حدة أقل من قيمة اختبار ألفا كورنباخ العام، وهذا يدل على أن جميع أسئلة الاستبيان الخاصة بمحور أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية مهمة، وحذف أي سؤال منها سوف يؤثر سلباً في ثبات المقياس، إذ ستخفُض قيمة اختبار ألفا كورنباخ العام، وتصبح نفس القيمة الموجودة أمام السؤال المحذوف (العمود 3 في جدول 1)، وبذلك يمكن الاعتماد على مجموعة الأسئلة بأكملها والمكونة من 10 أسئلة دون حذف أي سؤال منها للوصول إلى نتائج جيدة.

جدول (1)

اختبار الثبات لمحو أسباب الهجرة غير الشرعية

إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية باستخدام معامل ألفا كورنباخ

تسلسل	الفقرات	قيمة معامل الثبات في حالة حذف الفقرة المقابلة
1	عدم الاستقرار السياسي، ووجود حروب واضطرابات في البلدان المصدرة للمهاجرين.	0.699
2	فقر وعوز ومجاعات.	0.692
3	اضطراب أمني أو اضطهاد ديني	0.676
4	أسباب اجتماعية.	0.668
5	عوامل نفسية لدى المهاجر.	0.682
6	تحسين الحالة المعيشية للمهاجر	0.719
7	أسباب طبيعية - كالزلازل، والبراكين والفيضانات	0.655
8	أسباب صحية كانتشار الأمراض والأوبئة.	0.645
9	عدم اهتمام الحكومات بمواطنيها ومساعدتهم	0.685
10	غياب التشريعات القانونية للدولة المصدرة للهجرة يزيد من نسبة المقبلين على الهجرة غير الشرعية.	0.679
قيمة معامل الثبات ألفا كورنباخ (0.724%) لمحو أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية وعدد فقراته 10 فقرات.		

أما جدول رقم (2) فيبين نتائج اختبار ألفا كورنباخ للثبات في هذه الدراسة للأسئلة المتضمنة في صحيفة الاستبيان الموزعة على أفراد العينة العاملين بأقسام الهجرة بوزاري الخارجية والداخلية الليبية التي تمثل 19 فقرة تقيس آراء الباحثين حول الخطط والتوجهات المستقبلية التي تم إعدادها في السياسات الليبية التي تؤدي إلى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية، فكانت قيمة ألفا كورنباخ "0.833"، وهذه القيمة جيدة، وتدل على وجود ارتباط جيد بين إجابات أفراد العينة عن هذه الفقرات (الأسئلة)، كما نلاحظ أن جميع معاملات ألفا كورنباخ المحتسبة في حالة حذف أي سؤال على حدة أقل من قيمة اختبار ألفا كورنباخ العام، وهذا يدل على أن جميع أسئلة الاستبيان الخاصة

بمحور الخطط والتوجهات المستقبلية التي تم إعدادها في السياسات الليبية مهمة، وحذف أي سؤال منها سوف يؤثر سلباً في ثبات المقياس، إذ ستنخفض قيمة اختبار ألفا كورنباخ العام، وتصبح نفس القيمة الموجودة أمام السؤال المحذوف (العمود 3 في جدول 2)، وبذلك يمكن الاعتماد على مجموعة الأسئلة بأكملها والمكونة من 19 سؤال دون حذف أي سؤال منها للوصول إلى نتائج جيدة.

جدول (2)

اختبار الثبات لمحور الخطط والتوجهات المستقبلية
التي تم إعدادها في السياسات الليبية التي تؤدي إلى الحد
من ظاهرة الهجرة غير الشرعية باستخدام معامل ألفا كورنباخ

تسلسل	الفقرات	قيمة معامل الثبات في حالة حذف الفقرة المقابلة
1	تنفيذ مشاريع استثمارية في مختلف المجالات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية.	0.793
2	نقل التقنية في المجال الزراعي بالتعاون مع منظمة الفاو، وبرنامج الغذاء العالمي لإيصال مساعدات الإغاثة إلى دول المصدر.	0.793
3	مكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود والآفات والجوارح الصحراوي والقوارض.	0.794
4	إنشاء الطرق مثل طريق ليبيا عبر الصحراء بطول (1115) كم لربط شمال القارة بوسطها.	0.797
5	تعزيز التجارة البينية، وتطوير التعاون الاقتصادي بين الشمال والجنوب.	0.784
6	وضع برامج أو شروط للدخول إلى الأراضي الليبية ومعالجة من يقوم بتسهيل تهريب المهاجرين غير الشرعيين.	0.787
7	زيادة التنسيق والتعاون مع الدول المجاورة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.	0.789
8	ضرورة قيام ليبيا بالدعوة إلى مؤتمرات وندوات علمية لوضع حلول، ومناقشة سبل الوقاية من هذه الظاهرة على المستوى العربي والإفريقي والدولي.	0.788

0.796	مساهمة ليبيا في فض النزاعات السياسية في البلدان الإفريقية المصدرة للهجرة.	9
0.789	دفع الدول الأوروبية المتضررة للإسهام في تنمية موارد البلدان المصدرة للمهاجرين، لكي تستوعب الفائض من عمالتها.	10
0.794	نشر المقالات والبحوث عن الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية وكيفية معالجة هذه الآثار في داخل ليبيا وخارجها.	11
0.796	حث الشباب الليبي على عدم الإشتراك مع المهاجرين غير الشرعيين في أعمال إجرامية مخالفة للدين والعرف.	12
0.795	إنشاء ركن الحراسة الحدود البرية والبحرية والمراقبة الجوية والتشديد عليها وزيادة عدد حراس الحدود.	13
0.792	تقديم المساعدات للدول المتكوبة جزاء الكوارث الطبيعية كالزلازل، والبراكين، والفيضانات.	14
0.830	إشتراك الدول الأوروبية في حراسة الحدود الليبية.	15
0.795	إنقاذ حياة المهاجرين غير الشرعيين وهم على مشارف الموت في وسط الصحراء وفي عرض البحر.	16
0.803	إقامة مراكز إيواء وتقديم الرعاية الطبية والعلاجية والغذائية لهم مجاناً، ومن ثم تنظيم العودة الطوعية إلى بلادهم على نفقة ليبيا.	17
0.784	وضع قاعدة بيانات دقيقة حول المهاجرين غير الشرعيين حتى يمكن توظيف هذه البيانات في وضع الحلول اللازمة للقضاء على هذه الظاهرة الإجرامية.	18
0.792	التشجيع على إقامة مثل هذه الدراسات الشاملة والمتعلقة بالهجرة غير الشرعية، والأخذ بها عند وضع التشريعات المتعلقة بكافة الهجرة غير الشرعية.	19
قيمة معامل الثبات ألفا كورنباخ (83.3%) لحدود الخطوط والتوجهات المستقبلية التي تم إعدادها في السياسات الليبية وعدد فقراته 19 فقرة.		

أما جدول رقم (3) فيبين نتائج اختبار ألفا كورنباخ للثبات في هذه الدراسة للأسئلة المتضمنة في صحيفة الاستبيان الموزعة على أفراد العينة العاملين بأقسام الهجرة بوزاري الخارجية والداخلية الليبية التي

تمثل 11 فقرة تقيس آراء المبحوثين حول آثار الهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي، فكانت قيمة ألفا كورنباخ "0.823"، وهذه القيمة جيدة، وتدلل على وجود ارتباط جيد بين إجابات أفراد العينة عن هذه الفقرات (الأسئلة)، ونلاحظ أن جميع معاملات ألفا كورنباخ المحتسبة في حالة حذف أي سؤال على حده أقل من قيمة اختبار ألفا كورنباخ العام، وهذا يدل على أن جميع أسئلة الاستبيان الخاصة بمحور آثار الهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي مهمة، وحذف أي سؤال منها سوف يؤثر سلباً في ثبات المقياس، إذ ستخفص قيمة اختبار ألفا كورنباخ العام، وتصبح نفس القيمة الموجودة أمام السؤال المحذوف (العمود 3 في جدول 3)، وبذلك يمكن الاعتماد على مجموعة الأسئلة بأكملها والمكونة من 11 سؤال دون حذف أي سؤال منها للوصول إلى نتائج جيدة.

جدول (3)

اختبار الثبات لمحور آثار الهجرة غير الشرعية
في المجتمع الليبي باستخدام معامل ألفا كورنباخ

تسلسل	الفقرات	قيمة معامل الثبات في حالة حذف الفقرة المقابلة
1	يؤدي وجود المهاجرين غير الشرعيين إلى بناء مناطق عشوائية.	0.811
2	إن ارتفاع نسبة عدد المهاجرين غير الشرعيين له آثار سياسية، اقتصادية، وأمنية، وثقافية، وصحية.	0.815
3	زيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين تسبب في انتشار جرائم السرقة، والقتل، والنصب، والإحتيال، وتزوير العملة، والشعوذة، والدجل.	0.794
4	هناك خطورة من تواجد المهاجرين غير الشرعيين على أمن ليبيا.	0.796
5	يوجد بين المهاجرين مصابون بأمراض معدية قد تنتقلت إلى الليبيين بسبب المخالطة.	0.785
6	يساهم المهاجرين في ترويج المخدرات والمسكرات وتعاطيها وزيادة الإدمان عليها بين الشباب الليبي.	0.792

7	يساهم المهاجرين في تكوين عصابات تهريب من الشباب الليبي كتجار بشر و مخدرات.	0.786
8	تساهم الهجرة غير الشرعية في خلافات بين ليبيا و بعض الدول الأوربية.	0.790
9	تساهم الهجرة غير الشرعية في وجود سوق سوداء في ليبيا، كما تساهم في رفع أسعار السلع والمتاجرة في البضائع الفاسدة.	0.791
10	تساهم الهجرة غير الشرعية في انتشار التسول في الشوارع، وانتشار الرشوة بين رجال الأمن والموظفين الليبيين.	0.798
11	يساهم المهاجرين في رخص الأيدي العاملة وزيادة نسبة البطالة بين الشباب الليبي.	0.81
قيمة معامل الثبات ألفا كورنباخ (82.3%) نحور آثار الهجرة غير الشرعية علي المجتمع الليبي وعدد فقراته 11 فقرة.		

أما جدول رقم (4) فيبين نتائج اختبار ألفا كورنباخ للثبات في هذه الدراسة للأسئلة المتضمنة في صحيفة الاستبيان الموزعة على أفراد العينة العاملين بأقسام الهجرة بوزارتي الخارجية والداخلية الليبية التي تمثل 10 فقرات تقيس آراء المبحوثين حول أساليب معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فكانت قيمة ألفا كورنباخ "0.759"، وهذه القيمة جيدة، وتدل على وجود ارتباط جيد بين إجابات أفراد العينة عن هذه الفقرات (الأسئلة)، كما نلاحظ أن جميع معاملات ألفا كورنباخ الاختصاصية في حالة حذف أي سؤال على حده أقل من قيمة اختبار ألفا كورنباخ العام، وهذا يدل على أن جميع أسئلة الاستبيان الخاصة بمحور أساليب معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية مهمة، وحذف أي سؤال منها سوف يؤثر سلباً في ثبات المقياس، إذ ستتنخفض قيمة اختبار ألفا كورنباخ العام، وتصبح نفس القيمة الموجودة أمام السؤال المحذوف (العمود 3 في جدول 4)، وبذلك يمكن الاعتماد على مجموعة الأسئلة بأكملها والمكونة من 10 أسئلة دون حذف أي سؤال منها للوصول إلى نتائج جيدة.

جدول (4)

اختبار الثبات لمحور أساليب معالجة

ظاهرة الهجرة غير الشرعية باستخدام معامل ألفا كورنباخ

تسلسل	الفقرات	قيمة معامل الثبات في حالة حذف الفقرة المقابلة
1	إن الحل العلمي والواقعي يكمن في إقامة مشاريع تنمية، اقتصادية، وزراعية وصناعية، واجتماعية في البلدان المصدرة للهجرة لتمكين الطامحين في الهجرة من البقاء في بلدانهم	0.736
2	دعوة الاتحاد الأوروبي إلى رصد مبلغ مالي يتفق عليه سنوياً يخصص لتنفيذ مشروعات التنمية والاستثمار في الدول المصدرة للهجرة .	0.728
3	تغطية قائمة الاحتياجات اللوجستية اللازمة للتصدي للهجرة غير الشرعية والتي سبق أن قدمتها ليبيا إلى وكالة "الفرونكس" .	0.715
4	يتولى الاتحاد الأوروبي تنفيذ ما ورد في مذكرة التفاهم الموقعة بين ليبيا والاتحاد الأوروبي، والمفوضية الأوروبية بتوفير كل ما يلزم، لتكوين منظومة المراقبة الإلكترونية للحدود البرية والبحرية لليبيا .	0.758
5	قيام مفوضتي الاتحاد الإفريقي والأوروبي بالإسراع في تنفيذ ما جاء في إعلان طرابلس حول الهجرة والتنمية، وأكدت عليه قمة لشبونة، حول إنشاء صندوق خاص يدار بطريقة مشتركة، ويحول غير مساهمات طوعية من البلدان الإفريقية والأوروبية، والشركاء الدوليين والمؤسسات المالية الدولية.	0.733
6	اقترح عقد مؤتمر بالدول التي تعاني من شدة وطأة الهجرة غير الشرعية، لمناقشة الأسباب الرئيسة للهجرة غير الشرعية وأبعادها، والاتفاق على الحلول العملية والجذرية لهذه الظاهرة.	0.744
7	تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية لدول المصدر والعبور بهدف رصد عصابات الجريمة المنظمة.	0.747
8	العمل على توسيع قاعدة التعاون الأمني والقضائي، وإيجاد نظم تتسم بالسرعة والسهولة في تبادل المعلومات الأمنية والتقنية بين الدول.	0.745

0.718	لقد أظهرت التجارب صعوبة معالجة هذه المشكلة في إطار الجهود المحلية على مستوى الدولة الواحدة، لذلك يجب إبرام الإتفاقيات الأمنية والقضائية الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف والتي تهدف إلى مكافحة الإجرام المنظم بصفة عامة والمجرة غير الشرعية بصفة خاصة	9
0.713	دعوة الدول المتضررة من آثار المجرة غير الشرعية إلى تخفيض نسبة ديون الدول المصدرة للمجرة .	10
قيمة معامل الثبات ألفا كورنباخ (75.9%) لمحور أساليب معالجة ظاهرة المجرة غير الشرعية وعدد فقراته 10 فقرات.		

أما جدول رقم (5) فيبين نتائج اختبار ألفا كورنباخ للثبات في هذه الدراسة للأسئلة المتضمنة في صحيفة الاستبيان الموزعة على أفراد العينة العاملين بأقسام المجرة بوزارتي الخارجية والداخلية الليبية التي تمثل 14 فقرة تقيس آراء المبحوثين حول التشريعات القانونية الليبية التي صدرت لتجريم ظاهرة المجرة غير الشرعية، فكانت قيمة ألفا كورنباخ "0.811" وهذه القيمة جيدة، وتدلل على وجود ارتباط جيد بين إجابات أفراد العينة لهذه الفقرات (الأسئلة) ونلاحظ أن جميع معاملات ألفا كورنباخ المحتسبة في حالة حذف أي سؤال على حده أقل من قيمة اختبار ألفا كورنباخ العام، وهذا يدل على أن جميع أسئلة الاستبيان الخاصة بمحور التشريعات القانونية الليبية التي صدرت لتجريم ظاهرة المجرة غير الشرعية مهمة وحذف أي سؤال منها سوف يؤثر سلباً في ثبات المقاييس، إذ ستتناقص قيمة اختبار ألفا كورنباخ العام، وتصبح نفس القيمة الموجودة أمام السؤال المحذوف (العمود 3 في جدول 5)، وبذلك يمكن الاعتماد على مجموعة الأسئلة بأكملها والمكونة من 14 سؤال دون حذف أي سؤال منها للوصول إلى نتائج جيدة .

جدول (5)

اختبار الثبات لمحور التشريعات القانونية الليبية

التي صدرت لتحريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية باستخدام معامل ألفا كورنباخ

تسلسل	الفقرات	قيمة معامل الثبات في حالة حذف الفقرة المقابلة
1	إن تجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتعديل بعض العقوبات يؤدي إلى تراجع في نسب فلول المهاجرين غير الشرعيين .	0.771
2	إن ارتفاع معدلات الجريمة داخل الإقليم الوطني من قبل الأجانب مع تنوع جرائمهم، أدى إلى صدور تشريع خاص يجرم الهجرة غير الشرعية.	0.779
3	مثل أو تسهيل نقل المهاجرين غير الشرعيين داخل البلاد أو إيوائهم أو إخراجهم أو إخفائهم بأية طريقة عن تتبع الجهات المختصة أو إخفاء معلومات عنهم، لتمكينهم من الإقامة في البلاد أو الخروج منها مع العلم بعدم مشروعية وجودهم بها جريمة يعاقب عليها القانون.	0.790
4	إن التوسع في تجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية من قبل المشرع دلالة على أن الجريمة لم تعد في صورتها البسيطة بل أصبحت أكبر من ذلك.	0.794
5	التوقيع على بروتوكول منع وضع الإختار بالأشخاص خاصة النساء والأطفال، الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة الموقعة سنة 2000م له أثر إيجابي في تنظيم حركة المهاجرين	0.794
6	إصدار القانون رقم (19) لسنة 2010م بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية وتنظيم حركة الوافدين إلى ليبيا، وإصدار القانون رقم (2) لسنة 1372هـ، والمعدل لأحكام القانون رقم (6) لسنة 1987م بشأن تنظيم دخول الأجانب إلى ليبيا وإقامتهم فيها وخروجهم منها له أثر إيجابي في الحد من نسبة فلول المهاجرين غير الشرعيين .	0.784
7	عدم تجريم الدول الأوروبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية ومعاينة فاعليها ومنظميها أدى إلى ارتفاع معدلات هذه الجريمة، وتوسع أنماط إرتكابها وكذلك أشخاصها وحدة إنتشارها.	0.794

0.779	إن انخفاض معدلات الهجرة في دول المغرب العربي كان بسبب نجاح الدول المغربية في سن بعض التشريعات القانونية، وتجريمها لظاهرة الهجرة غير الشرعية ومعاقبة فاعليها ومنظميها.	8
0.779	اعتبر المجتمع الدولي ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الظواهر التي تهدد كيان الدول بصورة عامة، وتحدد القيم أو المصالح التي تهم الجماعة الدولية ككل.	9
0.804	إن الخطوات التي إتخذها المشرع الليبي نحو الأمام بتعديله للتشريعات المتعلقة بشأن بلدحول الأجانب إلى ليبيا وإقامتهم فيها وخروجهم منها، أدى إلى انخفاض معدلات جريمة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.	10
0.785	الاتجاه إلى تشديد العقوبات المتعلقة بجرائم الهجرة غير الشرعية لتصنف هذه الجرائم على أنها جنابات بدلا من جنح .	11
0.788	يعد التعاون الشرطي الدولي من أهم صور التعاون الدولي في مجال الأمن وتبادل المعلومات لمواجهة الجرائم الدولية. وكذلك التعاون الأمني والتقني عبر بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، لردع الجرائم المرتبطة بالهجرة السرية له مردود إيجابي في انخفاض نسبة المهاجرين .	12
0.807	تعدّ جرائم الهجرة غير الشرعية من الجرائم ذات العائد المالي الكبير.	13
0.792	إقحام المواطن في عملية مكافحة الهجرة غير الشرعية بتفعيل دور الإعلام الوطني باستغلاله في نشر الوعي الثقافي حول أضرار الهجرة غير الشرعية.	14
قيمة معامل الثبات ألفا كورنباخ (81.1%) لخوارزمية التجميعات القانونية الليبية التي صدرت لتجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية وعدد فقراته 14 فقرة.		

جدول (6)

درجة مأمونية وحدة القياس (ألفا كورنباخ) للمقياس الكلي وأبعاده

الأبعاد (المحاور)	عدد العبارات	ألفا كورنباخ
أسباب الهجرة غير الشرعية	10	0.724
الخطط والتوجهات المستقبلية	19	0.833
آثار الهجرة غير الشرعية	11	0.823
أساليب معالجة الهجرة غير الشرعية	10	0.759
التشريعات القانونية الليبية	14	0.811
المقياس الكلي	64	0.898

ومن نتائج اختبار ألفا كورنباخ للثبات في هذه الدراسة للأسئلة المتضمنة في صحيفة الاستبيان الموزعة على عناصر العينة العاملين بأقسام الهجرة بوزارتي الخارجية والداخلية الليبية، يتضح من نتائج قياس ثبات المقياس الكلي في جدول (6) أنه يتمتع بدرجة ثبات عالية، إذ تصل إلى 89.8%.

ثامناً: الأساليب المستخدمة في الدراسة

نتناول في هذه الدراسة المقاييس الإحصائية المناسبة والتي نستخدمها كمنهجية لإعدادها من أجل تحقيق أهدافها، والتحقق من فرضياتها، والإجابة عن تساؤلاتها، وقبل أن نبدأ بالتحليل الإحصائي للبيانات المدفوعة والتي نخدم أغراض الدراسة نتعرف على هذه المقاييس ومدى أهميتها كما يأتي:

(1) المتوسط الحسابي: Mean : ومن مقاييس النزعة المركزية يستخدم هذا المقياس للحصول على مؤشر مستقر لا يختلف كثيراً من عينة إلى أخرى، أو عندما يكون الهدف من القيام بالتحليل الإحصائي تقدير معالم المجتمع، أو اختبار فرضيات إحصائية، ويتم حسابه بالطريقة الآتية:

إذا كانت « $x_1, x_2, x_3, \dots, x_n$ » تمثل قيم لظاهرة فإن الوسط الحسابي لهذه القيم هو مجموع هذه القيم مقسوماً على عددها ويرمز له بالرمز $\bar{x}$ أي أن:

$$\bar{x} = \frac{\sum x_i}{n}$$

حيث n تمثل عدد القيم.

(2) الانحراف المعياري Standard Deviation : وهو مقياس لتشتت قيم المتغير العشوائي، ويفضل استخدامه في كثير من التطبيقات عن التباين، إذ إنه يستخدم نفس وحدات القياس المستخدمة للمتغير العشوائي X ، والانحراف المعياري ما هو إلا الجذر التربيعي للتباين ويمكن حسابه كما يأتي:

$$S = \sqrt{\frac{\sum (X_i - \bar{X})^2}{n-1}}$$

3) معامل الاختلاف:

لتحديد مدى تجانس استجابات المبحوثين عن فقرات الاستبيان.

$$c.v = \frac{s}{\bar{x}} \times 100$$

إذ إن:

$c.v$ = معامل الاختلاف

S = الانحراف المعياري

$\bar{x}$ = المتوسط الحسابي

4) اختبار العينة الأحادية One Sample Test:

يستخدم اختبار العينة الأحادية بشكل أساسي لمقارنة المتوسط المحسوب للمتغير محل الدراسة مع

المتوسط الفرضي المحدد بشكل مسبق.

$$T = \frac{\bar{x} - \mu}{\frac{s}{\sqrt{n}}}$$

$\bar{x}$: المتوسط المحسوب للمتغير محل الدراسة.

μ : المتوسط الفرضي للمجتمع المحدد بشكل مسبق.

s : الانحراف المعياري للعينة.

n : حجم العينة.

5) معامل ارتباط بيرسون:

ويقيس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرين، حيث إنه إذا تغير إحداهما في اتجاه معين، فإن الثاني يميل إلى التغير في نفس الاتجاه، ويكون الارتباط في هذه الحالة ارتباطاً طردياً (موجباً)، أما إذا كان التغير في اتجاه معاكس فإن الارتباط يكون عكسياً (سالباً):

$$r = \frac{\sum xy - \bar{x}\bar{y}}{\sqrt{\sum x^2 - \bar{x}^2} \sqrt{\sum y^2 - \bar{y}^2}}$$

$\bar{x}$: الوسط الحسابي للمتغير الأول.

$\bar{y}$: الوسط الحسابي للمتغير الثاني.

n : تمثل عدد القيم.

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

في ضوء الاطلاع على أدبيات موضوع الدراسة واستناداً إلى طبيعة المشكلة، ومن خلال الاستطلاع للعينة التي تم اختيارها من العاملين بأقسام الهجرة بوزارتي الخارجية والداخلية الليبية سوف يتناول هذا المبحث عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة، واجابة أفراد مجتمع الدراسة عن الفرضيات، ومن ثم مناقشة هذه النتائج وتحليلها، عن طريق الإجابة عن فرضيات الدراسة وذلك على النحو الآتي:

• تحليل فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد أسباب تؤدي وتدفع إلى الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية.

الفرضية الثانية: توجد آلية وخطط إستراتيجية واضحة في السياسات الليبية لتحقيق التعاون بين دول العالم لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

الفرضية الثالثة: إن الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية، يترتب عليها آثار وأضراراً علي المجتمع الليبي.

الفرضية الرابعة: وجود التوجهات والخطط المستقبلية التي تم إعدادها في السياسات الليبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

الفرضية الخامسة: نجحت التشريعات القانونية الليبية عبر توجيهها لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الحد من إرتفاع نسبة المقبلين عليها.

1- عرض نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على أنه "توجد أسباب تؤدي وتدفع إلى الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية"، ولدراسة هذه الفرضية واختبارها فقد تم استخدام اختبار t للعينة الأحادية Sample Test

One بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري "الفرضي"، فأظهرت نتيجة التحليل الجدول التالي.

جدول رقم (1)

اختبار t بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري لمدى وجود أسباب تؤدي وتدفع إلى الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية ($\mu=3$)

حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية Df	مستوى المعنوية p-value
120	3	3.58	0.517	12.409	119	0.000

يتضح من نتائج الجدول رقم (1) أن المتوسط الحسابي لمدي وجود أسباب تؤدي وتدفع إلى الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية حسب وجهة نظر عينة الدراسة (3.58)، وانحراف معياري (0.517)، فقد كانت قيمة t المحسوبة تساوى (12.409) وهى معنوية ودالة احصائية، وذلك بدرجات حرية (119)، لأن قيمة مستوى المعنوية المشاهد $P\text{-value} = 0.000$ ، وهى أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وهذا يدل على أن هناك أسباباً موجودة تؤدي وتدفع إلى الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية، وذلك بحسب وجهة نظر عينة الدراسة، وأهمها: (تحسين الحالة المعيشية للمهاجر، وفقر وعوز ومجاعات، وعدم الاستقرار السياسي، ووجود حروب واضطرابات في البلدان المصدرة للمهاجرين، فضلاً عن عدم اهتمام الحكومات بمواطنيها ومساعدتهم).

2- عرض نتائج الفرضية الثانية:

وتنص الفرضية الثانية على أنه "توجد آلية وخطط إستراتيجية واضحة في السياسات الليبية لتحقيق التعاون بين دول العالم لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ولدراسة هذه الفرضية واختبارها فقد تم استخدام اختبار t للعينة الأحادية One Sample Test بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري

"الفرضي"، فأظهرت نتيجة التحليل الجدول التالي.

جدول رقم (2)

اختبار t بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري

لمدى وجود آلية وخطط إستراتيجية واضحة في السياسات الليبية

لتحقيق التعاون بين دول العالم لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ($\mu=3$)

حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية Df	مستوى المعنوية p-value
120	3	4.10	0.420	28.831	119	0.000

يتضح من نتائج الجدول رقم (2) أن المتوسط الحسابي لمدى وجود آلية وخطط إستراتيجية واضحة في السياسات الليبية، لتحقيق التعاون بين دول العالم لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية دون المساس بمصالح الدول المعنية حسب وجهة نظر عينة الدراسة (4.10)، وبانحراف معياري (0.420)، فقد كانت قيمة t المحسوبة تساوي (28.831)، وهي معنوية ودالة إحصائية، وذلك بدرجات حرية (119)، لأن قيمة مستوى المعنوية المشاهد $P\text{-value} = 0.000$ ، وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يدل على وجود آلية وخطط إستراتيجية واضحة في السياسات الليبية، لتحقيق التعاون بين دول العالم لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية دون المساس بمصالح الدول المعنية، وذلك بحسب وجهة نظر عينة الدراسة وأهمها (وضع برامج أو شروط للدخول إلى الأراضي الليبية، ومعاقبة من يقوم بتسهيل تهريب المهاجرين غير الشرعيين، إنشاء ركن لحراسة الحدود البرية والبحرية والمراقبة الجوية والتشديد عليها وزيادة عدد حراس الحدود، وزيادة التنسيق والتعاون مع الدول المجاورة).

3- عرض نتائج الفرضية الثالثة:

وتنص الفرضية الثالثة على "أن الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر ليبيا يترتب عليها أثاراً وأضراراً على

المجتمع الليبي"، ولدراسة هذه الفرضية واختبارها فقد تم استخدام اختبار t للعينة الأحادية Sample

One Test بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري "الفرضي"، فأظهرت نتيجة التحليل الجدول التالي:

جدول رقم (3)

اختبار t بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري
لمدى وجود آثارٍ وأضرارٍ علي المجتمع الليبي بسبب
الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية ($\mu=3$)

حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية Df	مستوى المعنوية p-value
120	3	4.47	0.421	38.237	119	0.000

يتضح من نتائج الجدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي لمدي وجود آثارٍ وأضرارٍ علي المجتمع الليبي بسبب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية حسب وجهة نظر عينة الدراسة (4.47)، وبانحراف معياري (0.421)، إذ كانت قيمة t المحسوبة تساوي (38.237)، وهي معنوية ودالة احصائيا، وذلك بدرجات حرية (119)، لأن قيمة مستوى المعنوية المشاهد $P\text{-value} = 0.000$ ، وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وهذا يدل على أن الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية يترتب عليها آثارٍ وأضرارٍ علي المجتمع الليبي بحسب وجهة نظر عينة الدراسة، وأهمها (انتشار جرائم السرقة، والقتل، والنصب، والاحتيال وتزوير العملة، والشعوذة، والدجل - علاوةً على آثار سياسية وأمنية واقتصادية وثقافية وصحية، وترويج المخدرات والمسكرات وتعاطيها وزيادة الإدمان بين الشباب الليبي).

4- عرض نتائج الفرضية الرابعة:

وتنص الفرضية الرابعة على أن "وجود التوجهات والخطط المستقبلية التي تم إعدادها في السياسات الليبية لحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية"، ولدراسة هذه الفرضية واختبارها فقد تم استخدام اختبار t للعينة الأحادية One Sample Test بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري "الفرضي"، فأظهرت نتيجة

التحليل الجدول التالي:

جدول رقم (4)

اختبار t بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري

لمدى وجود التوجهات والخطط المستقبلية التي تم اعدادها

في السياسات الليبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ($\mu=3$)

حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية Df	مستوى المعنوية p-value
120	3	4.42	0.401	38.808	119	0.000

يتضح من نتائج الجدول رقم (4) أن المتوسط الحسابي لمدى وجود التوجهات والخطط المستقبلية التي تم اعدادها في السياسات الليبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية حسب وجهة نظر عينة الدراسة (4.42)، والانحراف المعياري (0.401)، إذ كانت قيمة t المحسوبة تساوى (38.808)، وهى معنوية ودالة احصائيا وذلك بـدرجات حرية (119)، لأن قيمة مستوى المعنوية المشاهد $P\text{-value} = 0.000$ وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وهذا يدل على وجود التوجهات والخطط المستقبلية التي تم اعدادها في السياسات الليبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية بحسب وجهة نظر عينة الدراسة وأهمها (تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية لدول المصدر والعبور بهدف رصد عصابات الجريمة المنظمة، ودعوة الاتحاد الأوروبي إلى رصد مبلغ مالي يتفق عليه سنوياً يخصص لتنفيذ مشروعات التنمية والاستثمار في الدول المصدرة للهجرة).

5- عرض نتائج الفرضية الخامسة:

ولدراسة هذه الفرضية واختبارها التي تنص على "نبحث التشريعات القانونية الليبية من خلال تجريمها لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الحد من ارتفاع نسبة المقبلين عليها " فقد تم استخدام اختبار t للعينة الأحادية One Sample Test بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري "الفرضي" فأظهرت نتيجة التحليل

الجدول التالي:

جدول رقم (5)

اختبار t بين المتوسط الحسابي والمتوسط النظري

لمدى نجاح التشريعات القانونية الليبية بتجريمها

لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الحد من ارتفاع نسبة المقبلين عليها ($\mu=3$)

حجم العينة	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية Df	مستوى المعنوية p-value
120	3	4.19	0.452	28.799	119	0.000

يتضح من نتائج الجدول رقم (5) أن المتوسط الحسابي لمدى نجاح التشريعات القانونية الليبية بتجريمها لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الحد من ارتفاع نسبة المقبلين عليها حسب وجهة نظر عينة الدراسة (4.19)، والانحراف المعياري (0.452)، فقد كانت قيمة t المحسوبة تساوى (28.799) وهى معنوية ودالة احصائية، وذلك بـدرجات حرية (119)، لأن قيمة مستوى المعنوية المشاهد $P\text{-value} = 0.000$ ، وهى أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وهذا يدل على أن التشريعات القانونية الليبية بتجريمها لظاهرة الهجرة غير الشرعية نجحت في الحد من ارتفاع نسبة المقبلين عليها بحسب وجهة نظر عينة الدراسة، وأهمها تفعيل دور الإعلام الوطني في نشر الوعي الثقافي حول أضرار الهجرة غير الشرعية).